نظرة الإمام الخميني (قده)
للحوار والتفاعل بين الثقافات

الأمير حارس شهاب

الأمين العام للجنة الوطنية الإسلامية ـ المسيحية للحوار

ينعقد هذا المؤتمر لمناسبة الذكرى المئوية الأولى لولادة آية الله الإمام الخميني رحمه الله، والذكرى تُشكّل محطّة هامة في وقت يشهد فيه المجتمع الدولي حالاً من القلق في خضمّ تساؤلات وتطوّرات على جانب كبير من الخطورة، وما تصاعد ظاهرة العولمة إلا أحدها، ممّا يتطلّب منّا وقفة تأمّل وفحص ضمير واستشرافٍ لآفاق المرحلة المقبلة.

ليس بمقدور أحد أن يُنكر الأثر الفكري العظيم الذي خلفه الإمام الخميني على مستويات الدين والسياسة والنضال في العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن، وكانت الثورة الإسلامية الإيرانية من بواكيره، فأصبح للفِقْه كلمته العالية في مختلف المواضيع التي تهمّ الإنسان، وفي البحث عن حلول للمعضلات التي تواجهه.

لن أتحدّث عن فكر الإمام الخميني، لأنّ من سبقني أفاض وأحسن في هذا المجال، بل أقصر مداخلتي على كيفيّة تثمير نتاج هذا الفكر، وما يُطرح في مجتمعنا من أسئلة حوله.

إن تأثير الثورة الإسلامية لم يقتصر على إيران، بل تعدّاها إلى العديد من الدول. لقد أوجدت الثورة ديناميكية جديدة تغييريّة بعد فترة طويلة من السُبات والركود الفكريّ، ومن الضروري الإفادة من هذه الحركة لمواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين الذي لا مفر له من أن يتميّز بتفعيل الحوار بين الثقافات إذا ما

أردنا تحاشي الصراع الذي يُحذّر الكثيرون منه. على هذه الديناميكية أن تبحث مع ذوي الإرادة الخَيّرة في كلّ مكان عن أسس جديدة لحوار الثقافات والأديان وخصوصاً للحوار الإسلامي المسيحي بحيث يُصبح آية من آيات الرجاء، حاضراً ومستقبلاً، من أجل عالم أفضل، إذ كيف يمكن للناس أن يتقاربوا تقارباً حقيقياً إلاّ من خلال أديانهم، وهي ما دعت إلاّ إلى المحبّة والعدالة والسلام، فيعقدوا ميثاقاً في ما بينهم ويكونوا تجاه العالم مؤمنين بالله وأمناء نحو الإنسان وكرامته وحقوقه، وحينها تُصبح المفارقات عناصر تكامل وتناغم بدلاً من أن تكون بذور شقاق يُولّد الصراع والعنف.

إنّ أدبيّاتنا الحوارية التقليديّة في لبنان قامت على اعتبار أن الإختلاف هو من سمات الحياة، كما أن الإعتراف بالآخر كما هو يؤدّي إلى وعي الذات، فيصبح وجودُ الواحد شرطاً لوجود الآخر. كذلك وعينا أنّ في أديانّنا السماوية قيماً كبيرة يجب أن تقوم السياسة عليها، ولكن دون أن يُصادر الدينُ السياسة، ولا تُناصِب هذه الأخيرة الدين العَداء وتبتلِعهُ فَتُغَوّل. كما عملنا لكي يكون لبنان صاحب رسالة في العيش الواحد المسيحي – الإسلامي، فلا تُنجز طائفة مشروعاً خاصاً بها، بل يتعاون الجميع في تحقيق مشروع الدولة العادلة الواحدة.

لقد استعاد فكر الإمام الخميني مشروع الإسلام في المجتمع، فوضع له تنظيماً مع صِيغ إجرائيّة تنفيذيّة، ونجح في تحويل الواقع المعيش إلى سلطة. كان الإسلام يُطبَّق في الدائرة الفرديّة فقط، وكانت هناك شعارات كالقول مثلاً بأنّ الإسلام هو مصدر التشريع للسلطة دونما ترجمة عمليّة لهذه الشعارات، ورسم مشروعاً إسلاميّاً لهذه السلطة وخطّ له مساراً واضحاً، فتماهى الإسلام والسلطة.

نحن نؤمن بأن الدين جزء ثابت من الحياة الإنسانيّة، ولكننا نرى أن الثورة الإسلاميّة تواجه تحدّي إعطاء الدليل على أنّ الدين، وهو مبني أساساً على ثوابت أزليّة، ليس جامداً أو متحجراً يُعيق التقدم بل بالعكس، كما أنّ التقدّم والتطوّر ليس مادياً تقنياً بحتاً، بل هو ماديّ - روحي، ونحن نتطلّع إلى معرفة إلى أيّ حدّ يمكن

الوصول من خلال تطبيق الشريعة، مع الأخذ بعين الإعتبار التطوّر والتغيير وفقاً لمقتضيات الوقت والضرورة، مع البقاء على الأمانة للأصل. وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «لا تَقصروا أولادكم على أخلاقكم، فإنّهم خُلقوا لزمان غير زمانكم». إنّ عصرنا يتسم بحاجة ملحّة إلى التغيير، وعنصر الإجتهاد يمكن أن يكون مفتاحاً رئيسياً في سبيل تطوير المجتمعات كي تتمكّن من مجابهة الأخطار التي تترصّد بنا جميعاً، وفي طليعتها العولمة، وموجة الإلحاد.

ومن منطلق الصراحة التامة في منطقة تملك تاريخاً عريقاً في الحفاظ على التعدديّة الدينيّة، لا ضَيْرَ من طرح السؤال البديهي الذي يهمّ من لا يَدينون بالإسلام حول الوضع الحقوقي للمواطن غير المسلم، وهل هو مواطن يتمتّع بذات الحقوق التي يتمتّع بها المسلم؟ وتحضرني هنا كلمة للإمام علي بن أبي طالب يقول فيها لأحد عمّاله في مصر (مالك الأشتر) كيف يسوس الناس في رعيّته: «إنّهم صنفان، إمّا أخٌ لك في الدين أو نظير لك في الخَلق». وبهذا يكون أمير المؤمنين قد وضع حجر الزاوية في الأصول الواجب اعتمادها لبناء حوار جدّي ومُثمر، لا سيّما بين الديانات الموحِّدة.

إن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين أصبحت اليوم نقطة جوهريّة تُشكّل محوراً أساسيّاً في تركيز السلام في السنوات المقبلة في عالم يُشكّلون أكثر من نصف سكّانه. وقد برز الحوار وسيلة مُثلى، ليس من أجل إيجاد الحلول لنزاعات قائمة بين دول أو بين جماعات، بل في مجال تعزيز التفاهم والتكامل والإنسجام بينها لخير البشريّة جمعاء. وهذا الأمر يحصل من خلال حوار الحياة أولاً وتنقية الذاكرة من رواسب الماضي السلبيّة، والقيام بعملٍ مشترك مبني على القيم الواحدة والكثيرة التي يَدين بها كلّ المؤمنين باللّه في مواجهة تحدّيات العدالة الإجتماعية والتنمية وحقوق الإنسان ومجابهة العولمة، وهذه مبادئ طرحها فكر الإمام الخميني عندما تحدّث بشكل خاص عن الإستكبار العالمي والمستضعفين ومقاومة الظلم.

نحن نرى أنّ التطوّر التقني الهائل الذي اتّسم به القرن العشرون، وانفتاح

البلدان والمجتمعات بعضها على بعض، بلْوَر مبادى مشتركة لا خلاف حولها تتعلّق بالعدالة والأخلاق وتكافؤ الفرص والمساواة بين البشر. كما أنّ العادات عند معظم الشعوب قد تبدّلت بحيث طغى نمطٌ احادي من العيش على غيره، فتوحّد تقريباً شكل المسكن والملبس والمأكل.

ولكن الحقيقة هي غير ذلك. فانتهاك المبادئ التي ذكرنا قائم في أمكنة عديدة، والضعيف وحده هو الذي يدفع الثمن، والمجموعات الكبرى تجهد لكي تقضي على الأقليّات وعلى حقّها بالتمايز، وبذلك أصبح القرن العشرون الذي ينقضي بعد فترة، الأكثر دمويّة في تاريخ البشرية، وأضحى رمزاً لطغيان سياسة النمط الموَحَّد، فكان كلام كثير عن الحق بالاختلاف، وكلّما اتسعت دائرة هذا الكلام وجدنا أنّ بقعة تطبيقه على الأرض أصبحت أكثر ضيقاً من ذي قبل.

إن الخوف على الهوية والثقافة من الذوبان أضحى خوفاً مشروعاً، ولكن من العبث مجابهته بالتقوقع والإنكماش والاكتفاء بالتجديد من الداخل، إذ إنّ مثل هذا التجديد سوف يبقى منقوص الجدوى إذا لم يقترن بانفتاح تواصلي وحواري، فعالم اليوم لم يعد عالماً تتجاوز فيه الحضارات المتنوّعة ضمن حدود محصّنة ومنفصلٍ بعضها عن بعض، بل عليها أن تتحاور وتتفاعل دون أن تؤثر هذه العملية على تمايزها وعلى هويّتها. وإلى مثل هذا الحوار دعا رئيس جمهورية لبنان العماد إميل لحود في خطابه في كندا أمام مؤتمر الفرنكوفونيّة.

إنّ الحق في الإختلاف هو رمز للحرية، ولكنّ حدوده تتوقف عند احترام تمايز الغير دون أن يكون كلّ تمايز مبرَّراً. فوحدها تستحق الإحترام والحياة التمايزات المؤسِسة لحرية الأشخاص دون تعرّضها للتطلّعات الأخلاقية المشروعة عند غيرهم.

ألف سنة جديدة تطلّ علينا والعالم يعيش منعطفاً كبيراً في حالٍ من القلق والإرتباك، حيث كلّ بلدٍ تقريباً يشهد صراعاً علنيّاً أو مكبوتاً بين مناحٍ فكريّة متضاربة، والحاجة ملحّة لبلورة رؤية صحيحة لمواجهة التحديات المقبلة، وإعادة

تحديد مفهوم جديد للعلاقات الدوليّة بما يكفل ما يصبو إليه كلّ إنسان من احترام لحقوقه وخصوصيّاته وسيادة دولته في غياب المساواة بين الدول في العالم، وهذا ما دعا إليه الإمام الخميني عند رفضه للتَبَعيّة ومجابهته للهيمنة.

هناك شعور أكثر فأكثر بوحدة البشريّة، وهذا ما يُثبته الفكر الإجتماعي كما الوقائع. ولكن في الوقت ذاته، فإنّ كلّ إنسان وكلّ مجتمع وكلّ شعب يريد المحافظة على شخصيّته وتأكيد هويّته واحترام خياراته. إنّ هذين الاتجاهين سيتحكّمان في القرن المقبل. الأوّل يحكم توجّه العالم، والثاني توجّه المجتمعات، وهذا ما يقودنا إلى توازن غير ثابت، سيكون لمنطقتنا منه نصيب.

إن التغيير الذي أحدثه فكر الإمام الخميني يجب أن يقود إلى تطوّر فكري يُمكّن إيران التي تتمتّع بثقلٍ كبير على الصعد الثقافيّة والإقتصاديّة والسياسيّة، من أن تكون عامل استقرار في منطقة تعيش منذ فترة فوق برميل من البارود، وقانا الله شره، وهو ولي التوفيق.